الأمم المتحدة

A/80/66

الجمعية العامة

Distr.: General
25 February 2025
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثمانون

البند 116 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشـــواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 18 شباط/فبراير 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى ترشح شيلي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2026–2028 في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2025 في نيويورك.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تتشرف البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة أيضا بأن تحيل التعهدات والالتزامات الطوعية، التي تعيد شيلي من خلالها تأكيد تصميمها على مواصلة تعزيز فعالية مجلس حقوق الإنسان وتشجيع الحوار مع جميع الجهات الفاعلة المشاركة في النظام العالمي، دون استثناءات، لتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لشيلي ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 116 (ج) من القائمة الأولية.

* A/80/50.

25-03170 (A) 100325 280325

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 18 شباط/فبراير 2025 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

ترشّح شيلي لعضوية مجلس حقوق الإنسان، 2026-2028

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدَّمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

1 - وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60، يسر شيلي أن تتقدم بترشيحها لإعادة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2026-2028، التي ستجري انتخاباتها خلال الدورة الثمانين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

2 - منذ إنشاء المجلس، كانت شيلي عضواً فيه أربع مرات: في الفترات 2009-2011؛ و 2012-2014؛ و 2018-2020؛ و 2023-2025، وعملت خلالها على تعزيز حوار بناء يستند إلى الالتزامات الدولية المستمدة من صكوك حقوق الإنسان، ودعمت العمل المستقل والتقني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

3 - وتشارك شيلي بنشاط في حلقات النقاش والحوارات التفاعلية والمفاوضات بشأن القرارات وغيرها من الوثائق، وتتناول، ضمن قضايا أخرى، مجموعة واسعة من الأولويات، تشمل: منع التعذيب؛ والعدالة الانتقالية؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والأطفال والمراهقين؛ والمساواة للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى وعدم التمييز ضدهم؛ وحماية البيئة؛ والديمقراطية وسيادة القانون؛ وتعزيز خطة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وخطة عام 2030.

4 - وخلال فترة عضويتها الحالية (2023-2025)، قادت شيلي جهود التفكير في أداء مجلس حقوق الإنسان، بإبراز مواطن قوته وإنجازاته والبحث عن فرص تحسين الوفاء بولايته.

5 - وبعد عشرين عاما من إنشاء المجلس، تؤكد شيلي من جديد التزامها بمواصلة تعزيز فعاليته وتشجيع الحوار مع جميع الجهات الفاعلة المشاركة في النظام العالمي، دون استثناءات، لتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الاستعراض الدوري الشامل

6 - تقدر شيلي ما تمثله هذه الآلية من قيم العالمية والمساواة في المعاملة والحوار والتعاون، على النحو المنصوص عليه في القرار 251/60.

7 - وفي هذا الإطار، يشارك بلدنا في الاستعراض الدوري الشامل لجميع الدول الأخرى بنهج بنّاء يعترف بالتقدم المحرز والتحديات التي تواجهها ويقدم توصيات ملموسة تراعي الواقع الوطني لكل دولة وتستند إلى معلومات موثوقة.

8 - وتعتبر شيلي الاستعراض الدوري الشامل أداة فريدة لاستعراض الأقران تعزز عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وتشابكها وعدم قابليتها للتجزئة. وإضافة إلى ذلك، تبرز دور الاستعراض الدوري الشامل كدليل لجميع الدول في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

9 - ومن بين الأولويات التي حددتها شيلي التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ والتعزيز المؤسسي لحقوق الإنسان؛ ومكافحة التمييز والعنف على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير

الجنساني والخصائص الجنسية؛ ومنع التعذيب والحماية منه؛ وإلغاء عقوبة الإعدام أو وقف العمل بها؛ وحقوق النساء؛ والأطفال؛ والمراهقين؛ والمهاجرين واللاجئين؛ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة دون ترك أحد خلف الركب؛ وكذلك حماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ.

10 - وأجري الاستعراض الدوري الشامل الرابع لشيلي في 30 نيسان/أبريل 2024، حيث كان بلدنا ممثلاً بوفد وطني تألف من فروع الحكومة الثلاثة. وقبلت شيلي 98,5 في المائة من مجموع التوصيات الواردة.

الإجراءات الخاصة

11 - توجه شيلي دعوة مفتوحة ودائمة للإجراءات الخاصة وتنتهج سياسة التعاون الكامل معها.

12 - وتعتبر شيلي أن الإجراءات الخاصة آلية مركزية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومساهمة كبيرة في تطويرها التدريجي، ولذلك هي عضو في مجموعة أصدقاء الإجراءات الخاصة.

13 - وبناء عليه، تساند شيلي الإجراءات الخاصة بتأييدها للقرارات التي تجدد ولاية كل منها وتعيد تأكيد تمتع هذه الإجراءات بالاستقلال الذاتي والاستقلالية.

14 - وكجزء من هذا الالتزام، تعد شيلي عضوا في المجموعة الأساسية لتكليف الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، وهو هدف استراتيجي في إطار سياستها الخارجية النسوية.

15 - وتعمل شيلي بشكل منهجي على الاستجابة للطلبات العديدة التي تتلقاها من الإجراءات الخاصة كل عام التماسا للمعلومات.

16 - وبين عامي 2023 و2024، استقبلت شيلي زيارات من خمسة إجراءات خاصة، وقبلت دعوات من أربع من هذه الآليات لزيارة البلاد خلال عام 2025.

التعهدات

17 - تلتزم شيلي بالمشاركة في الاستعراضات الدورية الشاملة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

18 - وفقاً للالتزام الطوعي المقطوع في الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، ستنشئ شيلي آلية وطنية لمتابعة توصيات الآليات الدولية، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

19 - تجدد شيلي دعوتها المفتوحة والدائمة للإجراءات الخاصة وتلتزم باستقبال زيارة واحدة على الأقل سنوياً في الفترة 2026-2028.

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

20 - من بين مبادئ السياسة الخارجية لشيلي احترام القانون الدولي، وسريان المعاهدات واحترامها، وتعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

21 - وشيلي دولة طرف في الصكوك العالمية التالية:

(أ) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

‘1’ البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

‘2’ البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

(ج) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(د) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

‘1’ البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

(هـ) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

‘1’ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

(و) اتفاقية حقوق الطفل

‘1’ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة

‘2’ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية

‘3’ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات

(ز) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

(ح) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

(ط) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

‘1’ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

22 - وفي هذا السياق، تولي شيلي أهمية مركزية للاستعراض الدوري لهيئات المعاهدات وتنفيذ التوصيات الصادرة.

23 - وتحافظ شيلي على مستوى جيد من الامتثال فيما يتعلق بتقديم التقارير الدورية والمشاركة في الحوارات البنّاءة مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

24 - وفي الفترة 2022-2024، خضعت شيلي لاستعراض من جانب لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وفي جميع هذه الحالات، ترأست وفودنا الوطنية سلطة سياسية رفيعة المستوى، وضمت ممثلين عن فروع الحكومة الثلاثة.

25 - وتعاونت شيلي تعاونا كاملا في إجراءات البلاغات الفردية المنشأة بموجب البروتوكولات الاختيارية.

26 - ودعمت شيلي بنشاط عملية تعزيز وتحسين أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 268/68، وتولي شيلي أهمية للحوار بين الدول والمجتمع المدني لضمان ألا تؤدي عمليات الاستعراض إلى إلقاء عبء مفرط على الدول، لا سيما الدول الصغيرة والأقل نمواً (الدول الجزرية الصغيرة النامية - أقل البلدان نمواً).

التعهد

27 - ستواصل شيلي إجراء حوارات بنّاءة مع هيئات المعاهدات بموجب الشروط المنصوص عليها في النظام الداخلي، مع ضمان تمثيل جميع فروع الحكومة (التنفيذي والتشريعي والقضائي) وإجراء حوار مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

حقوق الإنسان للنساء والفتيات

28 - إن حقوق الإنسان للنساء والفتيات هي إحدى أولويات السياسة الخارجية لشيلي في مجال حقوق الإنسان، ولذلك ما فتئ بلدنا يعمل بنشاط على تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة. فمنذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، بادرت شيلي في عام 2007 بالترويج لقرار المجلس 30/6 بشأن إدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

29 - وتنتمي شيلي إلى مجموعة أصدقاء قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وهي على وشك إطلاق خطة العمل الوطنية الثالثة لتنفيذ هذا القرار (وقرارات مجلس الأمن اللاحقة).

30 - وفي عام 2020، انضم بلدنا إلى مجموعة الأصدقاء المعنية بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات التي أُنشئت استجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تحقيق السلام في المنزل.

31 - وفي عام 2021، شاركت شيلي في التأسيس الرسمي لمجموعة أصدقاء المساواة بين الجنسين، التي تهدف إلى تعزيز المبادرات الرامية إلى التعجيل بالمساواة وتعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات، من خلال تنفيذ منهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة.

32 - وبالمثل، منذ عام 2021، تشارك شيلي في رئاسة مجموعة أصدقاء ولاية الخبير المستقل المعني بالميل الجنسي والهوية الجنسانية، كونها جزءا من المجموعة الأساسية لقرار التكليف بالولاية.

33 - وفي عام 2022، وسعيا إلى ترسيخ مبدأ المساواة وعدم التمييز كمبدأ توجيهي في السياسة الخارجية لشيلي، اعتمد بلدنا سياسة خارجية نسوية بولاية رئيسية تتمثل في تعزيز النهج الجنساني من منظور متعدد الجوانب، مؤكدا من جديد التزامه بالتطوير التدريجي للغة الجنسانية على المستوى الدولي.

34 - وفي إطار هذا الالتزام، كانت شيلي، في الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في أيلول/سبتمبر 2023، عضوا في المجموعة الأساسية التي قادت المجلس إلى اتخاذ أول قرار بشأن القضاء على التمييز والعنف ضد حاملي صفات الجنسين.

التعهدات

35 - وفقًا للأهداف الاستراتيجية لسياستها الخارجية النسوية، ستواصل شيلي، في إطار مجلس حقوق الإنسان، تشجيع جميع المبادرات التي تعزز بشكل جوهري المساواة وعدم التمييز ومنع العنف ضد جميع النساء والفتيات والقضاء عليه.

36 - وبالمثل، ستواصل شيلي قيادة الجهود الرامية إلى منع العنف والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى والقضاء عليهما.

السياسة الوطنية لحقوق الإنسان

37 - أحرزت مؤسسات حقوق الإنسان في شيلي تقدماً هاما في السنوات الأخيرة، وفقا للالتزامات الدولية التي تعهد بها بلدنا.

38 - وتوجد لدى شيلي مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان (المعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي وأمين المظالم المعني بالأطفال). وتم تعيين المعهد الوطني لحقوق الإنسان كآلية وطنية لمنع التعذيب، وقد أنشئت انطلاقا منها لجنة منع التعذيب، التي بدأ عملها في عام 2019.

39 - ومنذ عام 2017 حتى الآن، أعدت شيلي ونفذت خطتين وطنيتين لحقوق الإنسان وخطتي عمل وطنيين بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

التعهدات

40 - تلتزم شيلي بمواصلة تعزيز المؤسسات الوطنية المستقلة لحماية حقوق الإنسان، مثل المعهد الوطني لحقوق الإنسان والآلية الوطنية لمنع التعذيب وأمين المظالم المعني بالأطفال، وتقييم إنشاء آليات جديدة من هذا النوع.

41 - تلتزم شيلي بوضع مسودة مشروع قانون يتعلق بالعناية الواجبة بشأن حقوق الإنسان والأعمال التجارية، من خلال عملية تشاركية واسعة النطاق.

تحديات إرساء الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان

42 - إن بناء مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان عمل مستمر والتزام لم ينقطع من جانب دولة شيلي منذ عودتها إلى الديمقراطية في عام 1990.

43 - وأدى بروز ظواهر إجرامية جديدة في شيلي إلى نشوء الحاجة إلى توفير استجابات للتصدي لها تضمن التطلعات المشروعة للسكان لتحقيق الأمن.

44 - وهناك اتجاه متزايد لترويج المعلومات المضللة، يؤثر على جودة النقاش الضروري في مجتمع ديمقراطي، ويتفاقم بفعل الافتقار إلى التنظيم في هذا الصدد وخطاب الكراهية.

التعهدات

45 - ضمان الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار بالنسبة للأحداث التي وقعت في عهد الديكتاتورية المدنية العسكرية، من خلال الخطة الوطنية للبحث وعمل المحاكم.

46 - ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في سياق مقاضاة مرتكبي الجريمة عبر الوطنية ومعاقبتهم.